منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مؤشـر التعقيد الاقتصادي: فرصة لتعظيـم المحتوى التكنولوجي والمعرفي في القاعدة الإنتاجية للصادرات الأردنية

تموز 2025

ورقة سياسات

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الإستراتيجيات الأردني ترسيخًا لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو إستراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 420125960، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: +962 6 566 6476
ف: +962 6 566 6376

ورقة السياسات: ورقة السياسات هي بحث يركز على قضية أو مشكلة معينة، وتقدم توصيات واضحة لصانعي السياسات.

يسر منتدى الإستراتيجيات الأردني، إتاحة هذا الإصدار لجميع مستخدميه للاستفادة منه والاقتباس عنه، شريطة الإشارة إلى منتدى الإستراتيجيات الأردني وفق أصول الاقتباس بوضوح.

لتقييم الدراسة

جدول المحتويات

1. المقدمة: 4
2. أهمية مؤشر التعقيد الاقتصادي للأردن: 5
3. مؤشر التعقيد الاقتصادي: أين يقف الأردن؟ 10
4. الاستنتاجات والتوصيات: 15

1. المقدمة:

تعتمد اقتصادات العالم على مجموعة من المؤشرات التقليدية، مثل **الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات التوظيف، وحجم التصنيع**؛ لقياس أدائها، وتقييم درجة نموها وصحة اقتصادها. وعلى الرغم من أهمية هذه المؤشرات، فإنها غالبًا ما تعجز عن تفسير الفروقات الكبيرة في مستويات النمو والقدرات التنافسية بين الدول بالتقاط "الدوافع الكامنة" وراء النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

وفي هذا السياق، طوّر باحثون في مركز التنمية الدولية بجامعة هارفارد، بقيادة ريكاردو هاوسمان وسيزار هيدالغو، **مؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI)** بوصفه أداة تحليلية لقياس مدى تنوع المعرفة وتعقيدها في الهياكل الإنتاجية للدول. ويقوم هذا المؤشر على فرضية أساسية مفادها أن **"ثروة الأمم ونموها لا يعتمدان فقط على حجم رأس المال أو عدد الأيدي العاملة، بل على مدى تعقيد المعرفة الإنتاجية التي تمتلكها وتنوعها"**.

وتستند تلك الفرضية إلى أن المعرفة والقدرة الإنتاجية لدى الدول، تعتمد بالأساس على حجم التنوّع والتطور في محافظها التصديرية، **فكلما زادت قدرة البلد على تصدير مجموعة متنوعة من السلع المعقدة والمطلوبة عالميًّا، دلّ ذلك على وجود معرفة تنظيمية وتقنية متقدمة ضمن بنيتها الاقتصادية**.

ويعتمد احتساب المؤشر على البيانات الفعلية من التجارة الدولية، **ويُبنى باستخدام نهج تشابكي يرسم العلاقات التفاعلية بين الدول والمنتجات التي تصدّرها** بالتركيّز على بُعدين أساسيين، هما:

1. **التنوّع (Diversity):** ويشير إلى **عدد المنتجات المختلفة التي يصدّرها البلد** بشكل تنافسي.
2. **الانتشار (Ubiquity):** ويبين **عدد البلدان الأخرى القادرة على تصدير المنتجات نفسها** بشكل تنافسي.

ويتم احتساب درجة التعقيد الاقتصادي لكل بلد بناءً على هذين البعدين؛ من أجل تحديد مستوى التعقيد والتخصص والمعرفة في العملية الإنتاجية لديها، وتتيح هذه المنهجية لصنّاع السياسات والمحللين فهمًا أعمق لموقع البلد الحالي في النظام الاقتصادي العالمي. كما تعطي مؤشرات استرشادية حول المجالات التي تمتلك فيها الدول إمكانات للنمو المستقبلي، بالاستناد إلى هياكلها الإنتاجية الحالية.

وقد أطلق "مختبر النمو Growth Lab" التابع لكلية كينيدي بجامعة هارفارد في العام 2024 النسخة العاشرة من "أطلس مؤشر التعقيد الاقتصادي "**ECI Atlas 10**"، الذي تضمن تصورًا بصريًّا متطورًا لفضاء المنتجات بناءً على البيانات المحدّثة للتجارة العالمية. كما أُدرجت في هذه النسخة من التقرير، 13 دولة جديدة تم تحليل بياناتها والروابط بين منتجاتها وصناعاتها؛ لتحديد الفرص الكامنة في التنويع الاقتصادي.

ومن منطلق إيمان **منتدى الإستراتيجيات الأردني** بأهمية مؤشر التعقيد الاقتصادي، يقوم المنتدى بتتبع أداء الأردن ضمن هذا المؤشر بشكل دوري؛ من أجل تقديم تحليل شامل حول درجة التعقيد الاقتصادي، ودوره في تعزيز القدرة التنافسية للأردن على المدى الطويل. وعليه، ستتطرق ورقة السياسات هذه إلى المحاور الثلاثة الآتية:

1. تسليط الضوء على **أهمية التعقيد الاقتصادي** للأردن.
2. تحليل **موقع الأردن على مؤشر التعقيد الاقتصادي** (ECI).
3. تقديم **التوصيات لتعزيز التعقيد الاقتصادي**، ورفع تنافسية الأردن التصديرية.

2. أهمية مؤشر التعقيد الاقتصادي للأردن:

يواجه الاقتصاد الأردني مجموعة من التحديات الهيكلية والاجتماعية والمالية المستمرة، التي من أبرزها: تواضع معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي، وارتفاع معدلات البطالة، وتزايد العجز في الموازنة العامة، إضافةً إلى تنامي الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير هذه المؤشرات إلى ضرورة إعادة التفكير في النماذج الاقتصادية التقليدية المتبعة، والسعي نحو تحفيز نمو قائم على أساس إنتاجي أكثر متانة واستدامة.

وفي هذا الإطار، يُعدّ تعزيز القدرة التصديرية، وتنويع القاعدة الإنتاجية أحد المداخل الجوهرية لتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب في ظل محدودية حجم السوق المحلي؛ إذ تشير الأرقام إلى تواضع أداء الأردن التجاري، سواء من حيث محدودية تنوّع المنتجات المُصدَّرة، أو انخفاض القيمة المضافة في الصادرات، مما يحدّ من قدرة الاقتصاد الوطني على الانخراط في سلاسل القيمة العالمية.

وهنا تبرز أهمية **مؤشر التعقيد الاقتصادي**، ليس فقط كمؤشر وصفي، بل **كأداة تحليلية تسمح بتشخيص مكامن الضعف في الهياكل الإنتاجية، وتحديد القطاعات التي يمكن أن تشكل رافعة للنمو**، وذلك بالاستفادة من المعرفة التراكمية حول العملية الإنتاجية، وتوسيع القاعدة التصديرية؛ لتشمل منتجات أكثر تنوعًا وتعقيدًا.

وفيما يلي مجموعة من المؤشرات والملحوظات التي تؤكد أهمية وضرورة زيادة مستوى التعقيد الاقتصادي في القاعدة الإنتاجية لصادرات الأردن:

- شـكّل العجـز التجـاري المـزمن سـمةً هيكليـة ثابتـة علـى مـدار السـنوات الماضـية، فقـد بلـغ حـوالي 6.6 مليـار دينـار فـي عـام 2020، ثـم واصـل ارتفاعـه ليبلـغ 9.7 مليـار دينـار فـي عـام 2024. والأهـم مـن ذلـك، أن **حجـم العجـز التجـاري كنسـبة مـن النـاتج المحلـي الإجمـالي، قـد تجاوز ربع الاقتصاد الوطني في السنوات الأربع الأخيرة**.

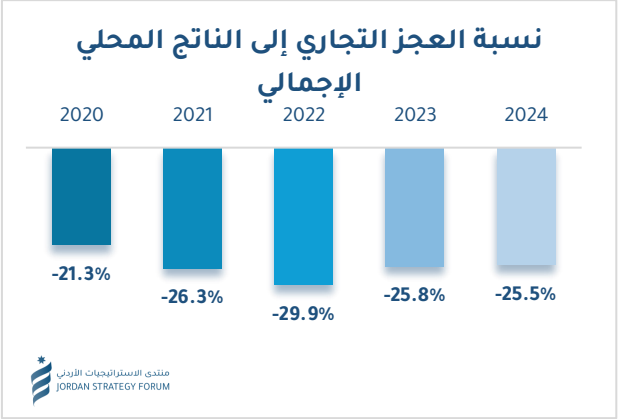

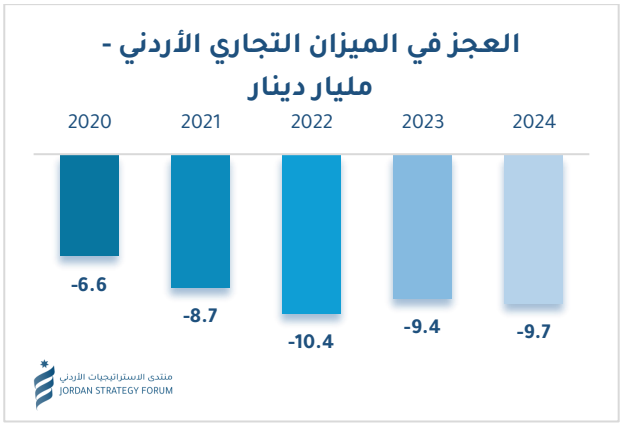

المصدر: تحليلات منتدى الإستراتيجيات الأردني، وفق قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة لعام 2025

- يتسـم **هيكـل الصـادرات الأردنيـة بدرجـة عاليـة مـن التركّـز السـلعي؛** إذ تشـير بيانـات التجـارة إلـى أن **ثـلاث مجموعـات سـلعية**، هـي: الألبسـة، والأسـمدة، والمنتجـات الكيماويـة **تُشـكّل مجتمعـةً نحـو 40% مـن إجمـالي الصـادرات الوطنيـة**. كمـا يلاحـظ أن مـا يقـرب مـن **68% مـن الصـادرات تتركّـز فـي ثمـاني مجموعـات سـلعية معظمهـا منتجـات أوليـة** (بنسـبة 15%)، و**منخفضـة التعقيـد التكنولـوجي** (سـلع اسـتهلاكية بنسـبة 42.9%)، وسـلع رأسمالية بما نسبته (5%) فقط.

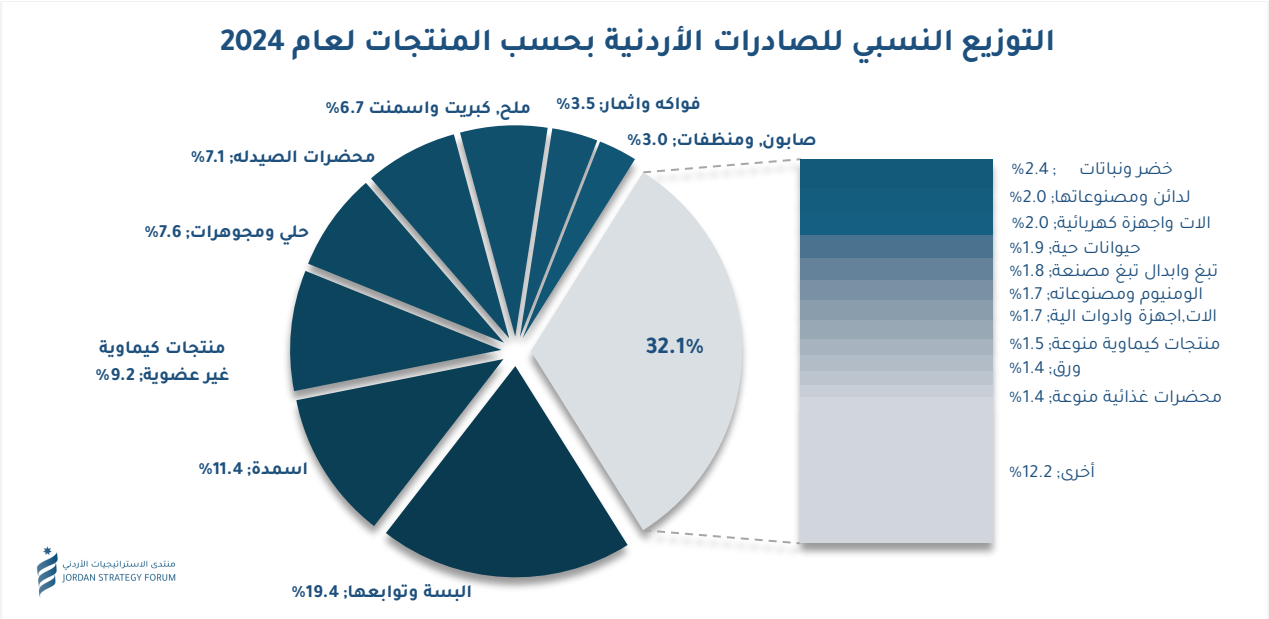

المصدر: تحليلات منتدى الإستراتيجيات الأردني، وفق قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة لعام 2025

- **يعاني الأردن من قصور واضح في تبني التكنولوجيا الحديثة في العملية التصنيعية** بالنظر إلى أن نسبة الصادرات ذات التكنولوجيا العالية، التي لا تتجاوز نسبة 1.7% من إجمالي صادرات الأردن الصناعية، مما يضعه في مرتبة متأخرة مقارنةً بعدد كبير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. فعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة الصادرات ذات التكنولوجيا العالية 71.8% في هونغ كونغ، و56% في سنغافورة. فيما تتفوق دول عربية نامية على الأردن، مثل: الإمارات بنسبة 9.3%، وتونس بنسبة 7.4%، ولبنان بنسبة 7.2%.

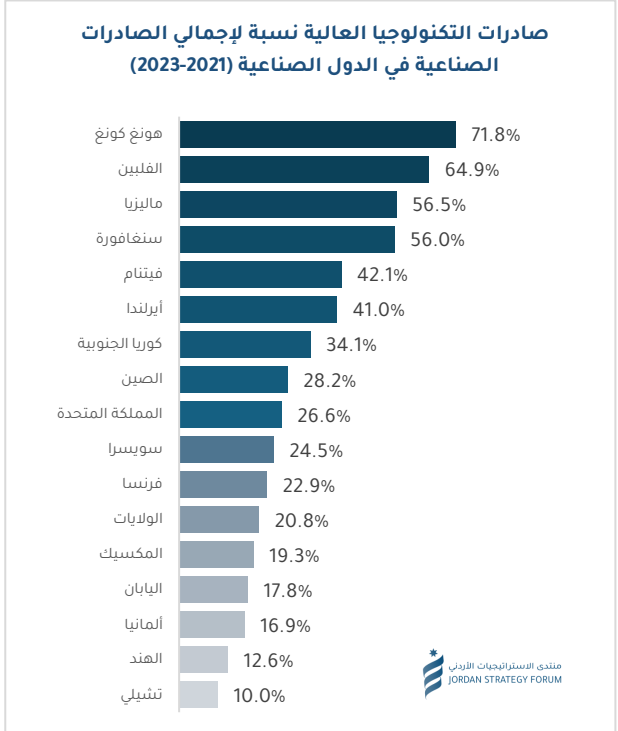

المصدر: قاعدة بيانات مجموعة البنك الدولي، 2025

- كما يُلاحظ بوضوح **تدني حصة القيمة المضافة من الإنتاج القائم في معظم القطاعات الصناعية**، بما في ذلك القطاعات التي تمثل صادراتها النسبة الكبرى من إجمالي الصادرات الوطنية. ويعكس هذا الاتجاه **ضعف المحتوى التكنولوجي والمعرفي في القاعدة الإنتاجية**، ويُشير إلى أن النشاط الصناعي، على الرغم من مساهمته الظاهرة في التصدير، فإنه لا يُولّد قيمة مضافة مرتفعة، الأمر الذي يحدّ من مساهمته في تحفيز النمو الاقتصادي الحقيقي، وخلق فرص عمل مجزية.

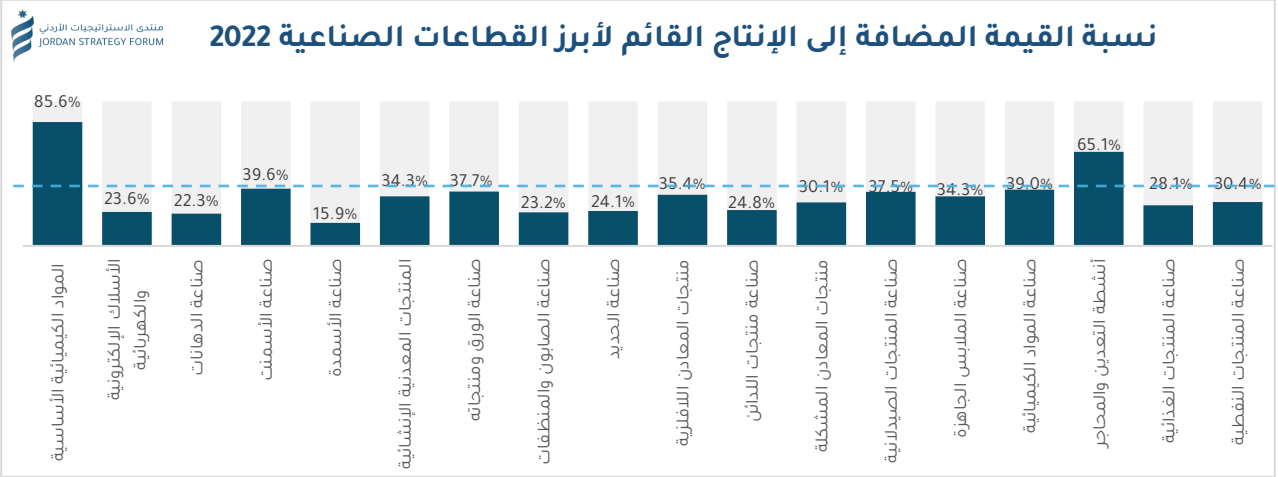

المصدر: تحليلات المنتدى بالاستناد إلى قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة، 2025

- وفي ذات السياق، تجدر الإشارة إلى أن **نسبة القيمة المضافة لـ 75 نشاطًا صناعيًّا** من أصل 99 نشاطًا صناعيًّا (وفق تصنيف ISIC) **كانت أقل من 50% من إجمالي الإنتاج القائم لكل نشاط**. فيما بلغت نسبة القيمة المضافة من الإنتاج القائم للصناعة الأردنية ككل 40.1%.

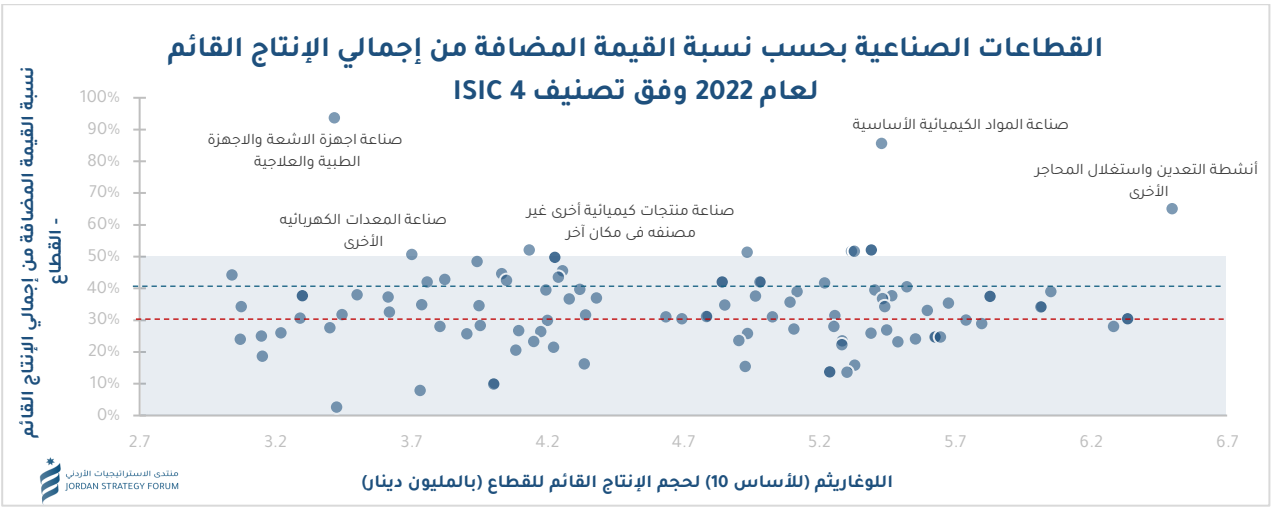

المصدر: تحليلات المنتدى بالاستناد إلى قاعدة بيانات دائرة الإحصاءات العامة، 2025

وتشير العديد من الأطر والسياسات الصناعية والاتفاقيات التجارية إلى **أن نسبة القيمة المضافة المحلية في المنتج تُعد معيارًا أساسيًّا لتحديد مدى أهلية السلع للاستفادة من الإعفاءات الجمركية أو التسهيلات التجارية**. وفي هذا السياق، تتراوح النسبة المطلوبة عادةً بين 40% كحد أدنى لتصل إلى نحو 60% في بعض الحالات، من القيمة الإجمالية للمنتج[1] في العديد من دول العالم، وذلك **لتصنيفه كمنتج صناعي محلي المنشأ وفقًا لقواعد المنشأ المعتمدة**.

[1] بحسب منظمة التجارة العالمية، وفق قوائم الاتحاد الأوروبي، واتفاقية التجارة الحرة بين دول آسيان، واتفاقية USMCA البديلة لنافتا.

وفي السياق المحلي، تشترط اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) بين الأردن والولايات المتحدة أن تبلغ القيمة المضافة في الأردن ما لا يقل عن 35% من القيمة الإجمالية للمنتج؛ لتأهيله للتصدير من دون رسوم جمركية إلى السوق الأمريكي. فيما تتطلب اتفاقية تبسيط قواعد المنشأ مع الاتحاد الأوروبي ما لا يقل عن 30%، ما يؤكد **ضرورة رفع القيمة المضافة في الصناعات الوطنية؛ لزيادة مستوى وصولها إلى الأسواق العالمية، ورفع حصتها من إجمالي التجارة الدولية**، وبخاصة للسلع التي تقل قيمتها المضافة عن 30% كما يشير الشكل أعلاه.

بالمحصلة، تُبرِز المؤشرات السابقة مجموعة من التحديات البنيوية في القاعدة الإنتاجية الأردنية، ويأتي في مقدمة تلك المؤشرات العجز التجاري المزمن والمتزايد، الذي يُعزى بدرجة كبيرة إلى **الاعتماد المفرط على المستوردات لتلبية احتياجات السوق المحلي**، **وضعف التنافسية**، **ومحدودية القيمة المضافة المتضمنة في الصادرات**.

وتُعمِّق هذه الاختلالات **درجة التركّز السلعي المرتفعة في الصادرات**، مما يُقوّض مرونة الاقتصاد الأردني في مواجهة الصدمات الخارجية، **ويكشف عن ضعف القاعدة المعرفية والتكنولوجية اللازمة للانتقال نحو صناعات أكثر تنوعًا وتعقيدًا**. كما تُسلّط النسبة المتدنية لصادرات التكنولوجيا العالية الضوء على **الفجوة الواسعة بين الصناعة الوطنية والتكنولوجيا المتقدمة، مما يُعيق بناء قدرات إنتاجية قائمة على الابتكار والمعرفة.**

وفي ضوء ما سبق، تبرز **أهمية التحوّل نحو اقتصاد أكثر تعقيدًا وإنتاجيةً يُعزّز من القيمة المضافة في الصادرات الوطنية**، بالتركيز على توسيع القاعدة الصناعية وتنويعها، ورفع المحتوى التكنولوجي والمعرفي فيها. ولا يُعدّ هذا التحوّل خيارًا تفضيليًّا فحسب، بل **ضرورة حتمية وإستراتيجية؛ من أجل تعزيز الموقع التنافسي للأردن ضمن النظام التجاري العالمي، وتمكينه من تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام**.

3. مؤشر التعقيد الاقتصادي: أين يقف الأردن؟

- تصدّرت كل من سنغافورة، وسويسرا، واليابان، وتايوان، وكوريا الجنوبية قائمة الدول الأكثر تعقيدًا بحسب تصنيف مؤشر التعقيد الاقتصادي لعام 2023، وذلك من بين 145 دولة شملها الترتيب العام.

خريطة أداء بلدان العالم على مؤشر التعقيد الاقتصادي 2023

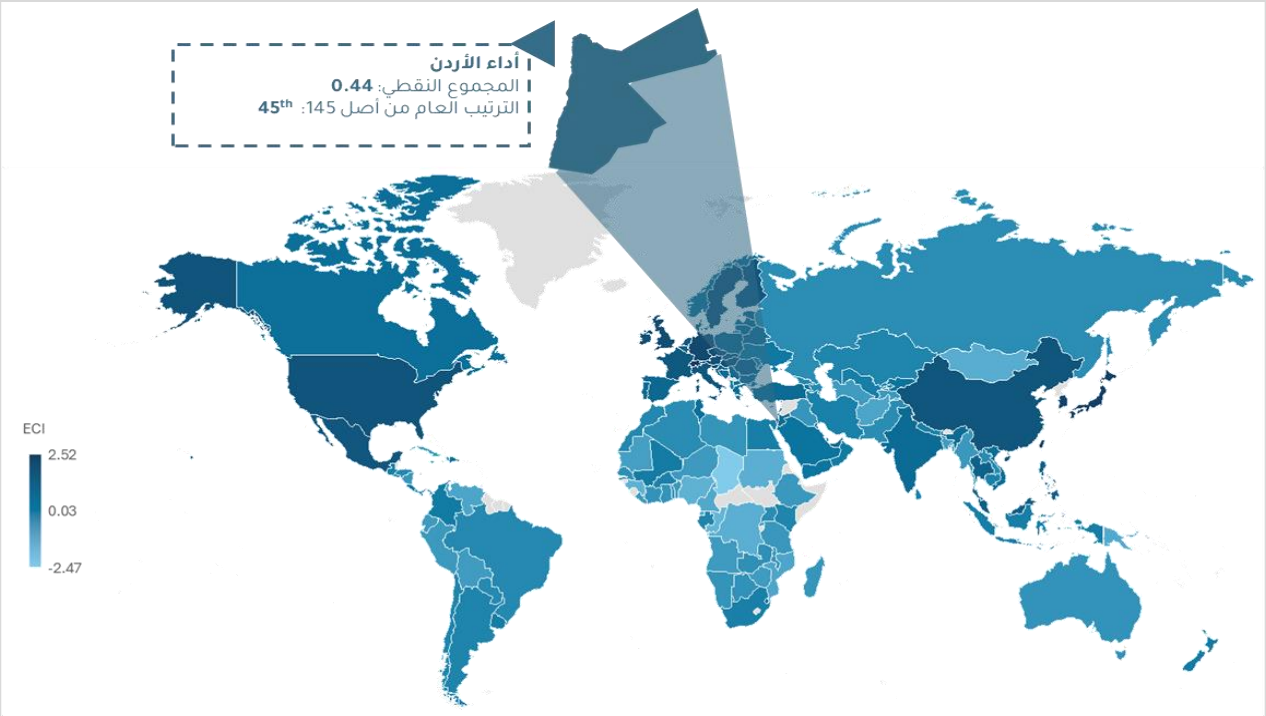

المصدر: أعداد منتدى الإستراتيجيات بالاستناد إلى بيانات أطلس التعقيد الاقتصادي 10.0، جامعة هارفرد

البلدان العشرة الأعلى من حيث النقاط في مؤشر التعقيد الاقتصادي لعام 2023

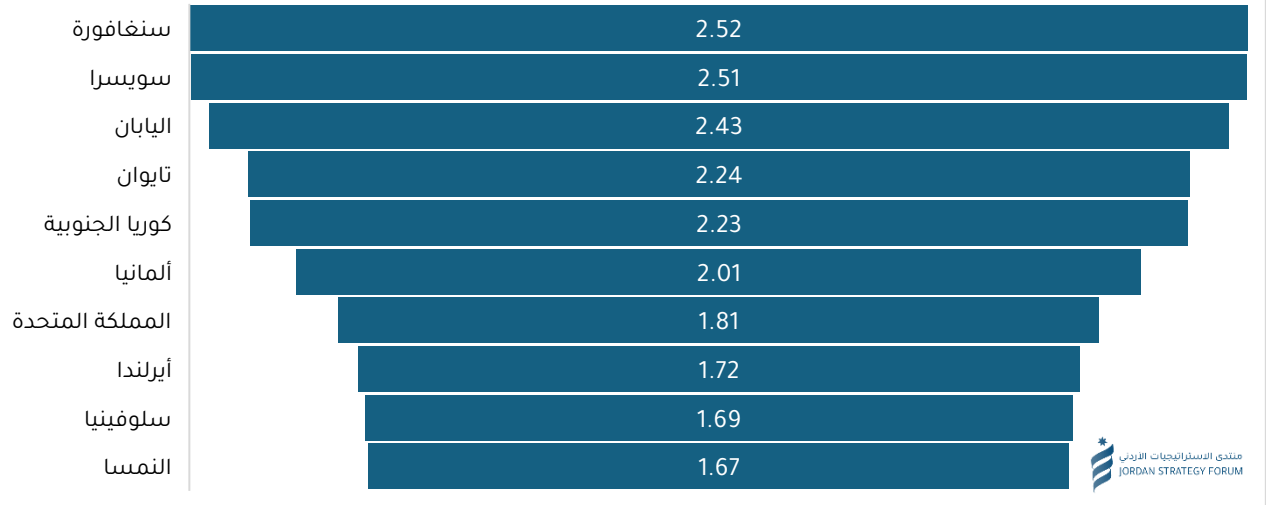

- أما على مستوى الاقتصادات العربية، فقد جاءت الإمارات في المقدمة من حيث مستوى التعقيد الاقتصادي، مسجّلة درجة 0.61 على المؤشر، لتحتل بذلك المرتبة 35 عالميًّا من بين 145 اقتصادًا. تلاها الأردن في المرتبة الثانية عربيًّا، والـ 45 عالميًّا.

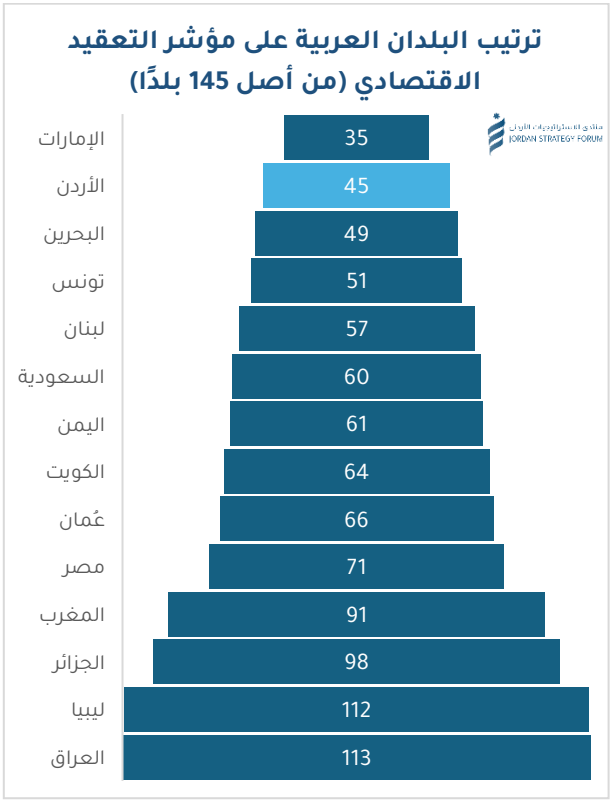

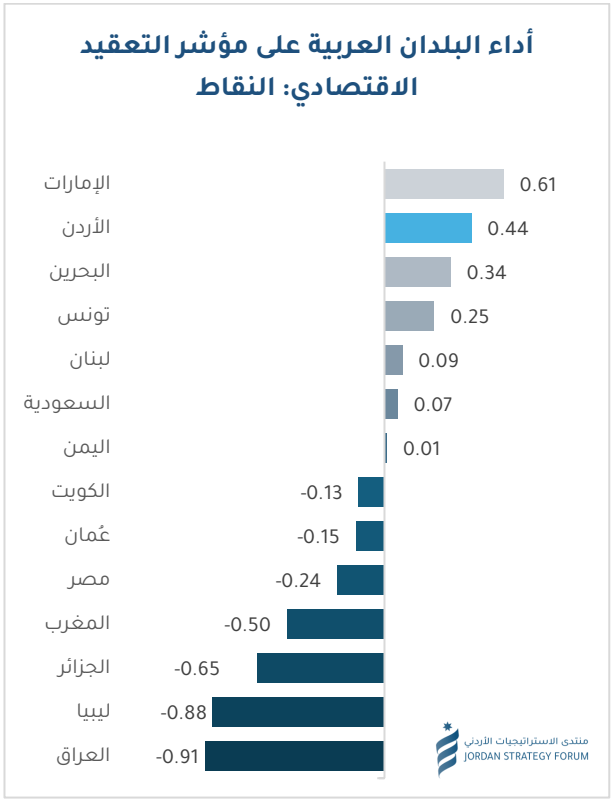

المصدر: قاعدة بيانات أطلس التعقيد الاقتصادي 10.0، جامعة هارفرد

- وفي حالة الأردن، يلاحظ تراجع مؤشر التعقيد الاقتصادي تراجعًا ملحوظًا خلال العقدين الماضيين، **حيث انخفض من 0.86 في عام 2001 إلى 0.55 في عام 2015، ثم إلى 0.44 في عام 2023**.

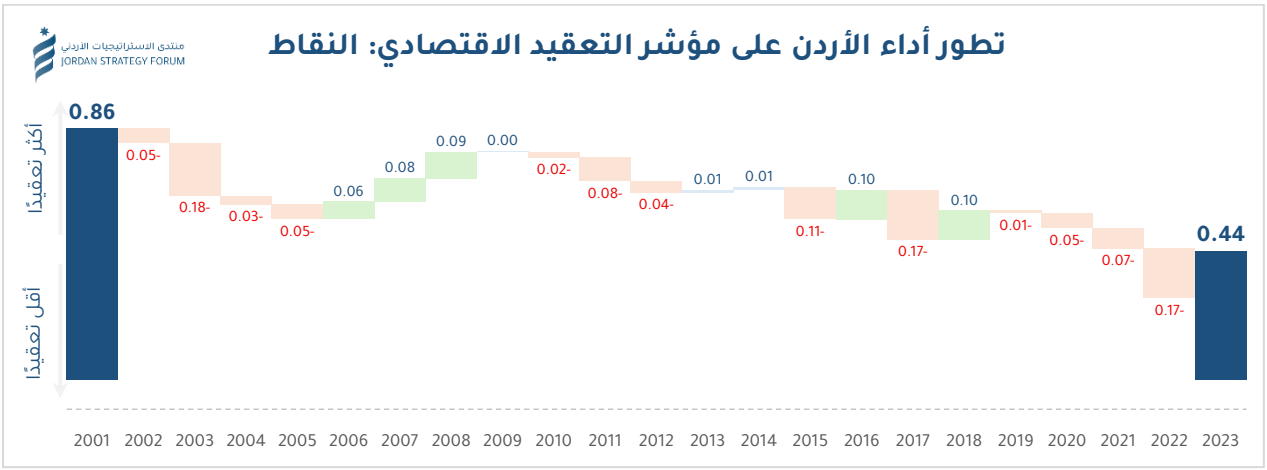

المصدر: تحليلات المنتدى بالاستناد إلى قاعدة بيانات أطلس التعقيد الاقتصادي 10.0، جامعة هارفرد

- وقد أدى هذا التراجع إلى تدهور مرتبة الأردن عالميًّا على المؤشر من المرتبة 26 عام 2001، إلى المرتبة 45 عام 2023.

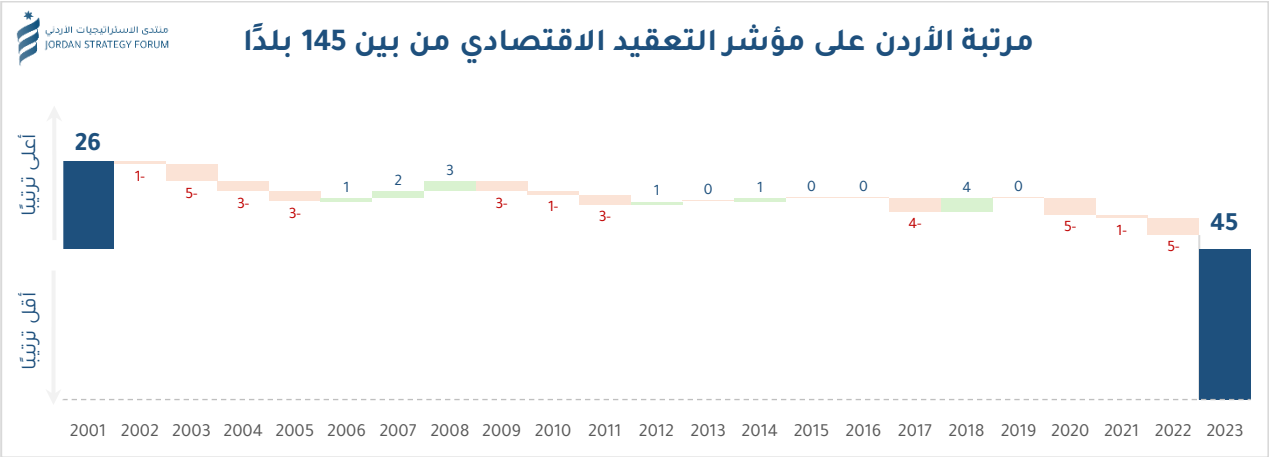

المصدر: تحليلات المنتدى بالاستناد إلى قاعدة بيانات أطلس التعقيد الاقتصادي 10.0، جامعة هارفرد

- ويُلاحظ من تحليل توزيع المنتجات الأردنية المُصدَّرة، بحسب درجة التعقيد الاقتصادي، **أن غالبيتها تندرج ضمن فئة المنتجات ذات التعقيد "المنخفض إلى المنخفض جدًّا"**. في المقابل، هناك **عدد محدود من المنتجات ذات درجة تعقيد "متوسطة"**، بينما **تكاد تغيب المنتجات "عالية التعقيد" عن محفظة الصادرات الوطنية**.

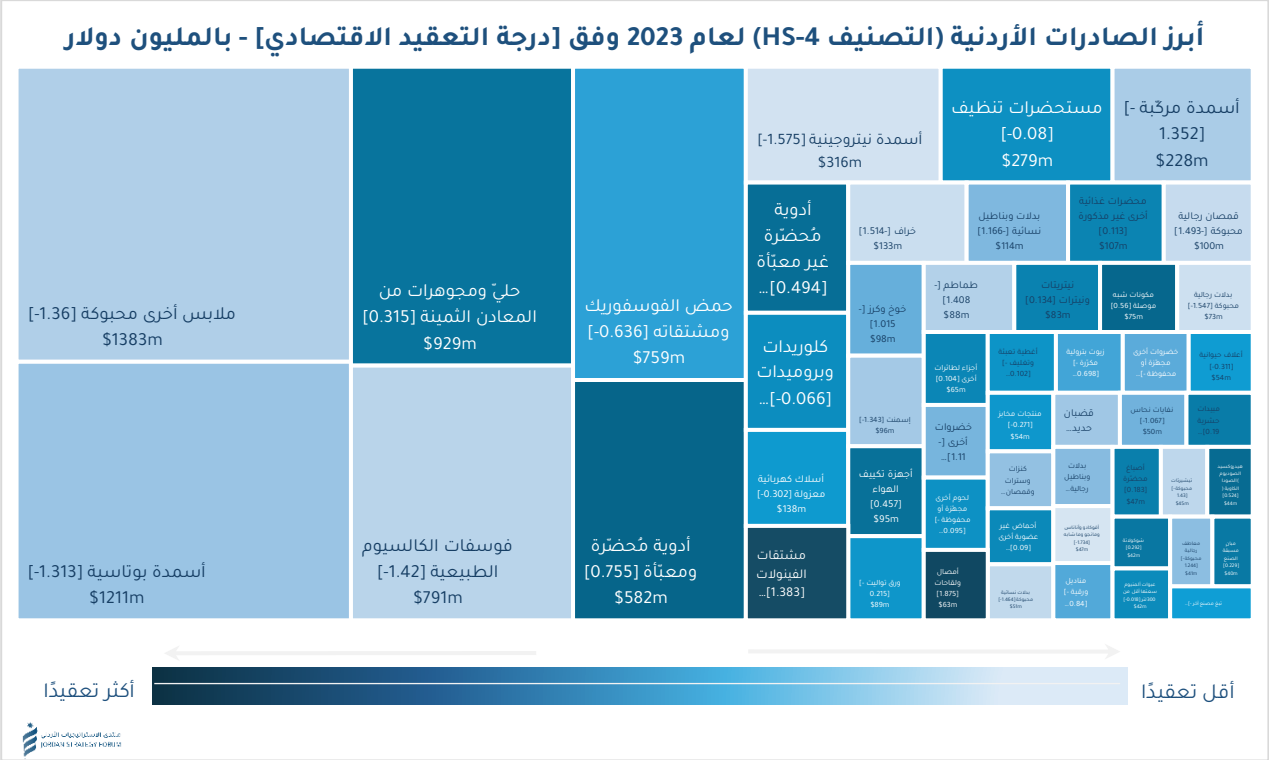

المصدر: تحليلات المنتدى بالاستناد إلى قاعدة بيانات أطلس التعقيد الاقتصادي 10.0، جامعة هارفرد

- **وتُفسر هذه النتائج أسباب استمرار التباطؤ في تنويع القاعدة الإنتاجية.** فمنذ عام 2008، **أُضيف إلى محفظة الأردن التصديرية 17 منتجًا جديدًا فقط.** في حين كان الأثر الاقتصادي لهذه المنتجات محدودًا؛ فلم تتجاوز مساهمتها في **نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 14 دولارًا فقط بحلول عام 2023**. وعلى الرغم من أن إضافة هذه المنتجات يُعد توسعًا كميًّا بشكل نسبيّ، فإن **درجة تعقيد 4 منتجات فقط من أصل المنتجات الـ 17 الجديدة المصدرة** لم تتجاوز درجة **"التعقيد المتوسطة"**.

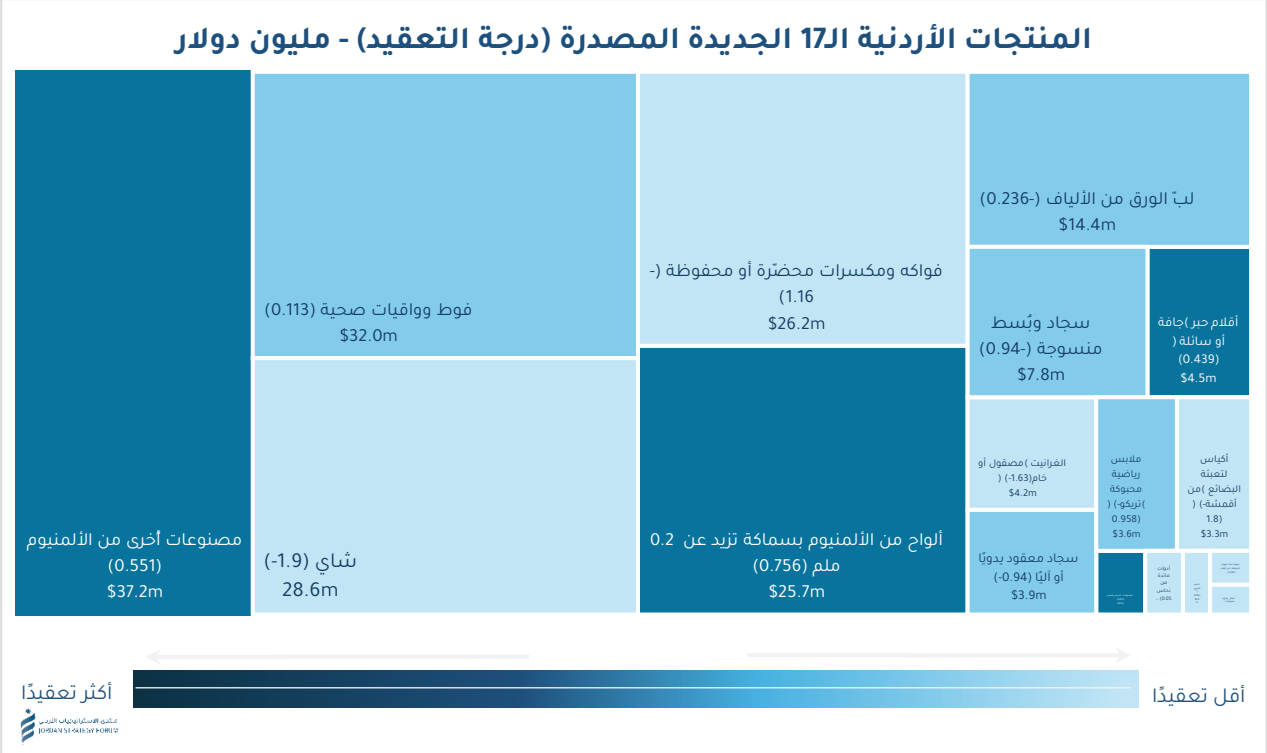

المصدر: تحليلات المنتدى بالاستناد إلى قاعدة بيانات أطلس التعقيد الاقتصادي 10.0، جامعة هارفرد

- مما سبق، يمكن القول: إن **جهود التنويع السلعي ما زالت ضعيفة في التركيز على المنتجات ذات المحتوى المعرفي والتكنولوجي العالي، مما يقيّد قدرة الاقتصاد على خلق قيمة مضافة ذات تأثير حقيقي**.

- وبنظرة إيجابية، تشير نتائج تقرير أطلس إلى **أن القاعدة الإنتاجية في الاردن تُعَدّ أكثر تعقيدًا من مثيلاتها من الدول ذات الدخل المتوسط-المنخفض. مما يعكس وجود قاعدة معرفية وإنتاجية كامنة، ولكنها غير مستغلة، لا بد من البناء عليها**.

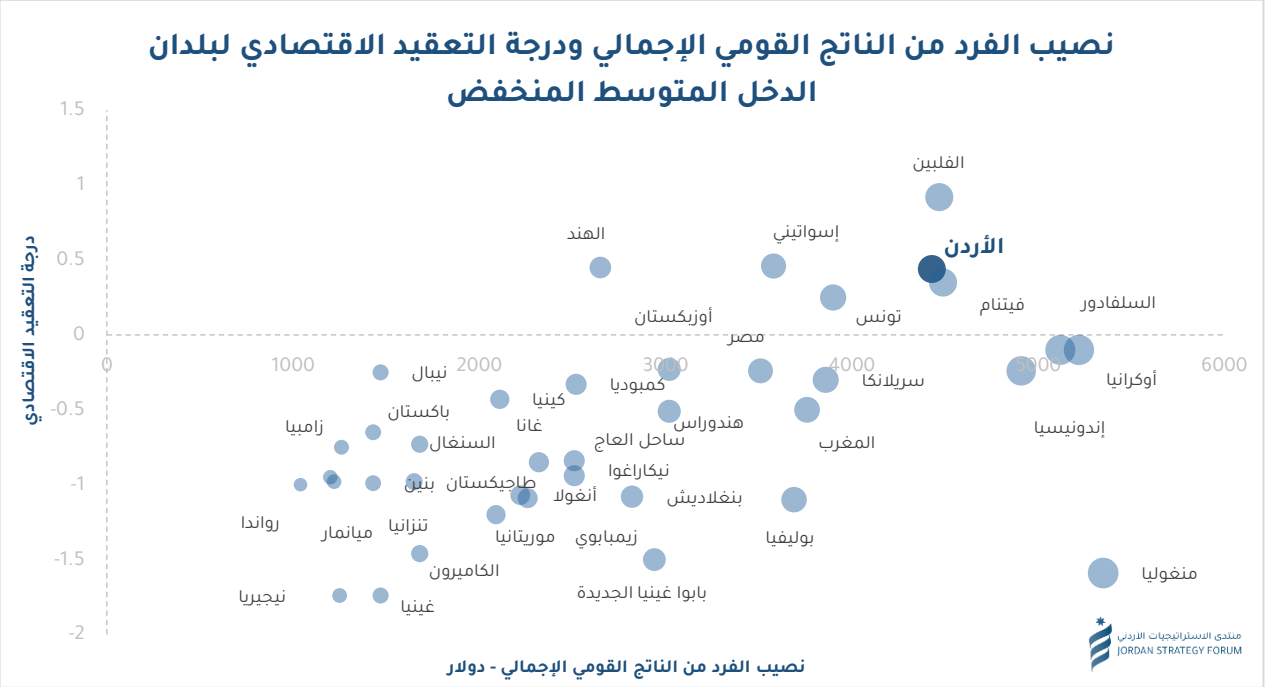

المصدر: تحليلات المنتدى بالاستناد إلى قاعدة بيانات أطلس التعقيد الاقتصادي، والبنك الدولي

- ومع ذلك، وفي ضوء محدودية التكنولوجيا المستخدمة في القطاعات الإنتاجية الحالية، وتواضع درجة التنويع، **تتوقع نتائج المؤشر ألّا يتجاوز معدل النمو الاقتصادي في الأردن نسبة 1.7% بالمتوسط سنويًّا خلال العقد المقبل.** مما قد يضعه في النصف الأدنى من دول العالم، من حيث التوسع في الناتج المحلي الإجمالي.
- يُعَدّ هذا التوقع دون مستوى الطموح الذي تسعى إليه **رؤية التحديث الاقتصادي (معدل نمو سنوي 5.6% بالمتوسط)** خلال الفترة ذاتها، مما يُسلّط الضوء على **ضرورة التحوّل نحو اقتصاد أكثر تعقيدًا وإنتاجية كشرط حتمي لتحقيق أهداف الرؤية.**

4. الاستنتاجات والتوصيات:

تظهر نتائج التحليل أعلاه، **أن بُنية الاقتصاد الأردني قد شهدت خلال العقدين الماضيين، تراجعًا مستمرًّا في درجة التعقيد الاقتصادي** نتيجة محدودية القاعدة الإنتاجية، وضعف التنويع في السلع والأسواق، وانخفاض القيمة المضافة للصادرات. **مما يعني صعوبة تحقيق نموّ مستدام وفق الطموح المنشود، في حال استمرت العملية الإنتاجية والتصديرية على ذات النهج.**

وللمضي قدمًا، يحتاج الأردن إلى تبنّي **إستراتيجية صناعية موجهة نحو تنويع الإنتاج والصادرات**، تعتمد على المعرفة الإنتاجية الحالية، مع **استكشاف فضاءات منتجات جديدة ذات قيمة مضافة عالية**. ولا يقتصر الأمر على إنتاج سلع جديدة، بل يستوجب **التدرّج نحو منتجات أكثر تعقيدًا**، ترتبط بالقدرات القائمة، وتُمهّد الطريق لنمو مستقبلي.

واستنادًا إلى نتائج تقرير "**أطلس التعقيد الاقتصادي 10.0**"، فإن التجارب الدولية الناجحة تشير بوضوح إلى أن اختيار المنتجات المستهدفة يجب أن يُراعي ثلاثة اعتبارات إستراتيجية، هي:

1. **قرب المنتج من القدرات الحالية (Product Proximity):** تُعدّ المنتجات القريبة معرفيًّا من الهيكل الإنتاجي القائم أكثر قابلية للتحقيق. كما تحتاج إلى استثمارات أقل من حيث نقل التكنولوجيا أو تطوير المهارات.
2. **مستوى التعقيد (Product Complexity):** ترتبط المنتجات ذات التعقيد الأعلى بقيمة مضافة أعلى. كما تدعم خلق الوظائف المنتجة وبأجور أفضل.
3. **إمكانات التنويع المستقبلية المكاسب المحتملة (Opportunity Gain):** تفتح بعض المنتجات المجال أمام نطاق واسع من المنتجات المعقدة الأخرى، مما يسمح للاقتصاد بالتحرك تدريجيًّا في "فضاء المنتجات" نحو المجالات الأكثر تقدمًا.

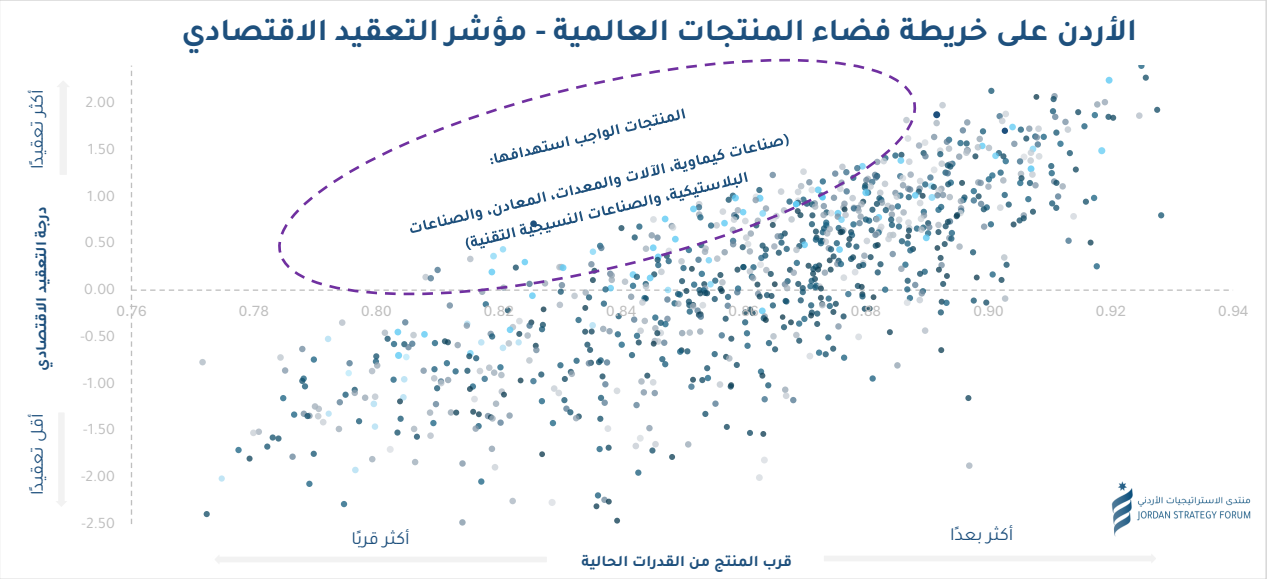

وبناءً على ذلك، يوصي منتدى الإستراتيجيات الأردني **بضرورة تطوير السياسات الصناعية والتصديرية** لتستند إلى هذه الاعتبارات، من خلال:

1. **تحفيز الاستثمار في الأنشطة القريبة من القاعدة الإنتاجية الحالية، التي تتمتع بدرجة أعلى من التعقيد**، وذلك بإنشاء برامج متخصصة لتشجيع "**التحول الصناعي التدريجي**"، يتولى تنفيذها الجهات المعنية كـ "وزارة الصناعة والتجارة" و"مؤسسة تطوير المشاريع الاقتصادية". وتهدف هذه البرامج إلى تقديم منح أو قروض ميسرة للمصانع الصغيرة والمتوسطة لتطوير منتجات جديدة ترتبط معرفيًّا بمنتجاتها القائمة، مع إعطاء أولوية للقطاعات الواعدة، مثل: الصناعات الكيماوية، والأدوية، وتجهيز الأغذية، وكذلك المنتجات المحلية البديلة للمستوردات.

2. **ضرورة تقديم المساندة الفنية في مجالات نقل التكنولوجيا، وتحديث خطوط الإنتاج**، بالتعاون مع مراكز الأبحاث الوطنية، مثل "مركز الملك عبد الله الثاني للتصميم والتطوير".

3. **تأسيس وحدة لتحليل سلاسل القيمة** ضمن وزارة الصناعة أو أي جهة معنية أُخرى، بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة، وتستند إلى نتائج تحليل جداول المدخلات والمخرجات (Input-Output Table)، من أجل رسم **خريطة الروابط الإنتاجية للقطاعات ذات الأولوية**، واستخدام النتائج في **توجيه السياسات القطاعية نحو المنتجات التي تمتلك روابط إنتاجية واسعة، وتُتيح تنويعًا سلعيًّا مستقبليًّا**. ويمكن استخدام النتائج أيضًا لتوجيه الحوافز والمشاريع الجديدة نحو المنتجات التي تمتلك أكبر قدرًا من الترابطات الأمامية والخلفية.

4. **تبني مبادرات متخصصة في المهارات "من أجل زيادة التعقيد"**: بهدف تطوير رأس المال البشري، بما يتوافق مع متطلبات الصناعات المعقدة؛ ولا سيما المهارات التقنية والإدارية والمعرفية. ويتحقق ذلك بالشراكة الفاعلة ما بين وزارة العمل، ومؤسسة التدريب المهني، والقطاع الصناعي، ومجالس المهارات القطاعية؛ بهدف تصميم وتنفيذ **برامج تدريبية قصيرة ومكثفة تُركّز على المهارات المطلوبة في القطاعات ذات التعقيد المرتفع، مثل**: **الإلكترونيات، والتصنيع المتقدم، والتجميع الهندسي**، على أن تُنفّذ هذه البرامج في مراكز تدريب مهنية مختارة، وباعتماد نموذج "**التدريب من أجل التوظيف**" الذي يربط التدريب بفرص العمل الفعلية.

5. **تشجيع انتقال الشركات الصغيرة والمتوسطة نحو القطاعات والمنتجات الأكثر تعقيدًا،** وتسهيل ذلك بتحسين بيئة الأعمال لدعم الصناعات ذات القيمة المضافة، من خلال:

- **تبسيط الإجراءات التنظيمية والإدارية**، بما في ذلك تراخيص الأنشطة الصناعية، واعتماد المواصفات، والتفتيش؛ لضمان سرعة الوصول إلى السوق، وتقليل التكاليف غير الإنتاجية.
- **دعم التكامل الصناعي المحلي**، وذلك بتشجيع الربط ما بين الشركات الكبيرة من جهة، والمتوسطة والصغيرة من جهة أخرى؛ لتعزيز سلاسل التوريد والقيمة المضافة المحلية.
- **تحفيز البحث والتطوير (R&D)**، بإقامة شراكات فاعلة بين الصناعة والجامعات، ومراكز الأبحاث، مع **ضرورة وضع نموذج استرشادي لتوضيح العلاقة حول حقوق الملكية الفكرية**، بما يضمن تحقيق المنفعة المشتركة لجميع الأطراف.
- **تيسير إجراءات التصدير والتوسع نحو أسواق جديدة،** من خلال تحسين خدمات التخليص الجمركي، والتأكد من **التزام الدول بتطبيق اتفاقيات التجارة الحرة والثنائية** الموقعة معها، **والتقييم الدوري لجميع الاتفاقيات وجدواها. وبالإضافة إلى ذلك، ضرورة فتح قنوات التواصل الفعالة وتعزيزها ما بين المصدرين المحليين والمستوردين** من الدول الأخرى.
- إطلاق "**برامج تدريب متخصصة في التصدير**" تستهدف الشركات الناشئة والصغيرة، تتولى تنفيذها وزارة الصناعة والتجارة والتموين، وبالتنسيق مع شركة بيت التصدير، وغرف الصناعة، وغيرها من الجهات المعنية. وذلك **بهدف تعزيز قدرات تلك الشركات على دخول الأسواق الخارجية، وفهم المتطلبات الفنية والتنظيمية للتصدير، وتحديد المنتجات والأسواق ذات الأولوية**.

بالمحصلة، تجدر الإشارة الى أهمية اعتماد نهج استراتيجي لزيادة مستويات التعقيد الاقتصادي في القاعدة الإنتاجية والتصديرية للمملكة، وبما يعزز من فرص التنويع والانخراط في سلاسل القيمة العالمية. وفي هذا السياق، أوصى المنتدى بتبني ما يُعرف بـ **"نهج القفزات الطويلة (Long Jumps Approach)"**، الذي يرتكز على تحديد المنتجات التصديرية ذات الدرجة العالية من التعقيد، والقريبة نسبيًا من الإمكانات الإنتاجية الحالية، والتي تتيح في الوقت ذاته مكاسب كبيرة على صعيد القيمة المضافة والنمو المستقبلي والمستدام.

وفي هذا السياق، تتضمن المحفظة التصديرية، التي تستند إلى نهج القفزات بعيدة المدى، أفضل 50 منتجًا تنتمي إلى مجموعة من القطاعات الرئيسة التي تمتاز بارتفاع القيمة المضافة والتعقيد الاقتصادي، وهي:

- **القطاع الكيماوي**: ويضم، الأمصال واللقاحات، والراتنجات الأمينية، والغراء والمواد اللاصقة، والأصباغ غير المائية.
- **قطاع المركبات والآلات الثقيلة**: ويشمل، قطع غيار السيارات، وأجزاء الآلات الصناعية الثقيلة، مثل محاور نقل الحركة، والسكاكين والشفرات الصناعية، وأجزاء معدات الحفر والرفع.
- **القطاع الزراعي والغذائي**: يضم، منتجات زراعية مثل الأفوكادو، والأناناس، والمانجو، إضافة إلى الصابون كمنتج نهائي مشتق من الزيوت النباتية.
- **قطاع الصناعات النسيجية التقنية**: ويضم، منتجات نسيجية مخصصة للاستخدامات التقنية والصناعية، بما في ذلك الملابس المحبوكة والمواد النسيجية.
- **قطاع المعادن والمواد الهندسية** :يضم، الفولاذ المقاوم للصدأ، والقضبان والقضبان المدرفلة، والصفائح المعدنية، والأنابيب المعدنية المرنة.
- **قطاع الآلات والمعدات الصناعية** :ويشمل، أدوات تشكيل المعادن، والآلات لتشغيل الحجر والمعادن، والأفران الكهربائية الصناعية، والمضخات، والضواغط، والمراوح، إلى جانب المعدات المستخدمة في تغيير درجات حرارة المواد.
- **قطاع الصناعات البلاستيكية والمطاطية**: يضم، صفائح وألواح بلاستيكية، ومنتجات أخرى من البلاستيك، والمطاط المفلكن والأجزاء المصنوعة منه.

المحلق رقم (1): أفضل 50 منتجًا للأردن ضمن نهج القفزات الطويلة

وفق الأوزان النسبية الآتية:

45% مدى القرب من إمكانات التصنيع الحالية في الأردن، و20% درجة التعقيد، و35% المكاسب/ العوائد المحتملة من تصديره

أكثر بعدًا عن إمكانات الإنتاج الحالي

أكثر تعقيدًا وأعلى مكاسب

أقل تعقيدًا وأقل مكاسب

أكثر قربًا لإمكانات الإنتاج الحالي

البند	المنتج	إجمالي الصادرات العالمية	معدل نمو الصادرات العالمية	درجة التعقيد الاقتصادي	العوائد المحتملة	القطاع
7318	براغي ومقالات مماثلة من الحديد أو الصلب	$45.0B	6.7%			الصناعات المعدنية
8208	سكاكين وشفرات للآلات	$3.4B	6.0%			الصناعات المعدنية
9027	أجهزة للتحليل الفيزيائي أو الكيميائي	$51.0B	2.4%			الآلات والمعدات الصناعية
8514	أفران كهربائية صناعية	$6.5B	0.4%			الصناعات الكهربائية والإلكترونية
8413	مضخات للسوائل	$70.8B	8.8%			الآلات والمعدات الصناعية
7225	منتجات مدرفلة مسطحة من فولاذ سبائكي آخر، بعرض يزيد عن 600 ملم	$33.3B	18.0%			الصناعات المعدنية
2921	مركبات ذات وظيفة أمينية	$9.8B	16.9%			الصناعات الكيماوية
2920	إستيرات لأحماض غير عضوية لعناصر لا معدنية	$1.5B	17.5%			الصناعات الكيماوية
8464	آلات لتشغيل الحجر	$2.5B	21.4%			الآلات والمعدات الصناعية
3002	الأمصال واللقاحات	$296.0B	46.1%			الصناعات الكيماوية
8419	معدات لتغيير درجة حرارة المواد	$48.3B	2.4%			الآلات والمعدات الصناعية
3908	بوليأميدات (النايلون)	$13.8B	25.1%			الصناعات الكيماوية
8483	محاور نقل الحركة	$64.8B	8.5%			الآلات والمعدات الصناعية
2912	ألدهيدات	$2.2B	19.2%			الصناعات الكيماوية
7220	منتجات مدرفلة مسطحة من الفولاذ غير القابل للصدأ، بعرض يقل عن 600 ملم	$5.3B	14.8%			الصناعات المعدنية
7222	قضبان وأعمدة أخرى من الفولاذ غير القابل للصدأ	$7.4B	1.3%			الصناعات المعدنية
8462	آلات لتشكيل وتطريق المعادن	$10.4B	14.8%			الآلات والمعدات الصناعية
2914	كيتونات وكينونات	$5.7B	27.5%			الصناعات الكيماوية
8485	أجزاء من الآلات لا تحتوي على مكونات كهربائية، غير مصنفة في مكان آخر	$13.1B	2.1%			الآلات والمعدات الصناعية
8414	مضخات وضواغط ومراوح وما شابهها	$86.8B	1.8%			الآلات والمعدات الصناعية
8466	أجزاء وإكسسوارات لماكينات تشغيل المعادن	$19.0B	20.5%			الآلات والمعدات الصناعية
8441	آلات أخرى لصناعة الورق	$8.0B	7.0%			الآلات والمعدات الصناعية
8207	أدوات قابلة للتبديل لأدوات يدوية	$22.0B	23.1%			الصناعات المعدنية
5910	أحزمة أو سيور نقل من مواد نسيجية	$0.5B	6.0%			صناعة النسيج والملابس
8463	آلات أخرى لتشغيل المعادن دون إزالة المعدن	$2.3B	11.7%			الآلات والمعدات الصناعية
8484	حشوات وصلات معدنية وما يماثلها	$4.7B	2.6%			الآلات والمعدات الصناعية
3926	منتجات بلاستيكية أخرى	$134.0B	43.6%			الصناعات الكيماوية
5911	منتجات نسيجية للاستخدامات التقنية	$5.3B	14.4%			صناعة النسيج والملابس
6805	مساحيق كاشطة طبيعية أو صناعية	$4.6B	12.9%			صناعة الحجر ومواد البناء
3909	راتنجات أمينية	$18.5B	14.3%			الصناعات الكيماوية
8428	آلات رفع أخرى	$36.1B	3.8%			الآلات والمعدات الصناعية
8422	آلات غسل الصحون	$33.7B	8.1%			الآلات والمعدات الصناعية
8307	أنابيب مرنة من المعادن الأساسية	$2.8B	1.2%			الصناعات المعدنية
8708	أجزاء لمركبات النقل البري	$425.0B	11.6%			صناعة المركبات
3212	أصباغ غير مائية	$2.0B	28.5%			الصناعات الكيماوية
3506	مواد لاصقة وغراء	$13.3B	5.4%			الصناعات الكيماوية
8503	أجزاء تُستخدم مع المولدات الكهربائية	$23.9B	9.4%			الصناعات الكهربائية والإلكترونية
4008	صفائح من المطاط المفلكن	$4.5B	12.2%			الصناعات الكيماوية
4016	منتجات أخرى من المطاط المفلكن	$29.8B	7.5%			الصناعات الكيماوية
7326	منتجات أخرى من الحديد أو الصلب	$64.2B	5.5%			الصناعات المعدنية
8431	أجزاء تُستخدم مع الرافعات وآلات الحفر	$66.5B	3.5%			الآلات والمعدات الصناعية
4911	مطبوعات أخرى	$9.9B	20.7%			الزراعة والصناعات الزراعية
3921	صفائح وألواح بلاستيكية أخرى	$30.3B	7.0%			الصناعات الكيماوية
3214	معجون زجاجيين (لمتّع النوافذ)	$10.1B	1.4%			الصناعات الكيماوية
3305	منتجات للعناية بالشعر	$16.4B	2.5%			الصناعات الكيماوية
3401	صابون	$8.0B	4.1%			الصناعات الكيماوية
4415	صناديق تعبئة وتغليف	$4.9B	8.2%			الزراعة والصناعات الزراعية
7604	قضبان من الألمنيوم	$20.9B	2.1%			الصناعات المعدنية
7214	قضبان حديدية أخرى غير مشغولة سوى بالتطريق	$19.6B	6.4%			الصناعات المعدنية
0804	الأفوكادو، والأناناس، والمانجا، وما شابهها من الفواكه	$15.3B	2.1%			الزراعة والصناعات الزراعية

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

لتقييم الدراسة

www.jsf.org

www.jsf.org /JordanStrategyForumJSF @JSFJordan